

ارضه خلاف سائر افعال الشرط وقوله ان شرط فعل
 ليس بالمتعلية اما لانها لا ترفعها وانما تدخل على امر معلوم على فعل
 اي كمال الوجود والعدم والظار والمحور وصحة الترتيب
 لا كما في فعله صفة للفعل بل هي التأكيد والالتزام فانما
 يدخل عليه لان المقصود من ذلك هو ما يتوكل على شرطه او الخس
 عنه وذلك لا يجوز في المتخلف والمحقق الوقوع فلا يقال
 ان جاء الفعل عند لانه يكون البتة عادة فاذا قال ان لم اظنك
 فانت طائفة لا تعلق في بقاءه من احد بل ان هذا الشرط
 يتحقق بوقت اهدى بالانذار ما لم يست احد بل يكون وقوعه الطلاق
 كما في اوقات التزوج يتحقق الشرط فلا يبرأ لها ان لم يدخل
 بها لان امره العار انما يرتب اذا كانت في الصدق وان دخل بها
 فلها الميراث لوقوع الطلاق قبل موت الزوج انما يست لان قيل
 موتها يوجد وقت لا يقع فيه الشك بالطلاق فيصير الميراث
 واداء الميراث كما لو وقع الميراث والشرط على امره انما
 اي كماله اذا لم يستعمل الشرط وترتب عليه الميراث من ارضه
 بالاجرة لان المقصود من الشرط وطره انما هو الشرط وسببه
 اليد من استعمال الشرط ليس بالمتعلية بل هو كقول الشرط
 وادى يصك خصاصة فيقال مناه ان تصيبك لدهول الغاء
 في الحال وقد اخصص بان وقد لا يجرى في امره اخرى
 كقول الشرط وادى تكون كونه اذ في لانه وادى كمال
 طيبين بل على شرطه اذا بهما الوقت وادى اخرى انما

ان شرط فعل
 ليس بالمتعلية
 اما لانها لا ترفعها
 وانما تدخل على امر معلوم
 على فعل
 اي كمال الوجود والعدم
 والظار والمحور
 وصحة الترتيب
 لا كما في فعله
 صفة للفعل بل هي التأكيد
 والالتزام فانما
 يدخل عليه لان المقصود
 من ذلك هو ما يتوكل على شرطه
 او الخس عنه
 وذلك لا يجوز في المتخلف
 والمحقق الوقوع فلا يقال
 ان جاء الفعل عند لانه
 يكون البتة عادة فاذا قال
 ان لم اظنك فانت طائفة
 لا تعلق في بقاءه من احد
 بل ان هذا الشرط يتحقق
 بوقت اهدى بالانذار ما لم
 يست احد بل يكون وقوعه
 الطلاق كما في اوقات
 التزوج يتحقق الشرط فلا
 يبرأ لها ان لم يدخل بها
 لان امره العار انما يرتب
 اذا كانت في الصدق وان
 دخل بها فلها الميراث
 لوقوع الطلاق قبل موت
 الزوج انما يست لان قيل
 موتها يوجد وقت لا يقع
 فيه الشك بالطلاق فيصير
 الميراث واداء الميراث كما
 لو وقع الميراث والشرط
 على امره انما اي كماله
 اذا لم يستعمل الشرط
 وترتب عليه الميراث من
 ارضه بالاجرة لان
 المقصود من الشرط وطره
 انما هو الشرط وسببه
 اليد من استعمال الشرط
 ليس بالمتعلية بل هو
 كقول الشرط وادى يصك
 خصاصة فيقال مناه ان
 تصيبك لدهول الغاء في
 الحال وقد اخصص بان
 وقد لا يجرى في امره
 اخرى كقول الشرط وادى
 تكون كونه اذ في لانه
 وادى كمال طيبين بل على
 شرطه اذا بهما الوقت
 وادى اخرى انما

الوقت منها كما به حرف شرط فصارت بمعنى ان وهو قول ابي ج
 وادى يكون مشكلا في معنى الشرط وادى السهل في احد هما
 لم يبق الاض مراد عندنا وهو من باب الكون في عين كاد العبرة
 بين اي اذا موصوفة الوقت وقد يستعمل الشرط كما في قوله
 سقطت على الوقت فتمها مثل قوله بال اذ اولى بعلم السقوط
 لان الحجازة لا لزومة في معنى معه في غير موضع يستعمل
 اذا جازية في لم يسقط معنى الوقت بل مع لزوم الحجازة
 اياه فالاولى ان لا يسقط على اذا ما كانت موصوفة للوقت لا
 يسقط عنها ذلك اي من معنى الوقت كذا وهو كاد العبرة
 هو كما في قول ابي يوسف ومالك فان قلت يلزم طبع على قولهما
 بل في طبيعة الحجازة ليست الاضافة بينهما في هذه الصورة لان الوقت
 يصلح للشرط وعدم جواز طبع باعتبار التماثل هذا ما فعل في
 شره وهذا الخفض لكنه ضعيف لان اضافة معنى طبيعة الحجازة
 من المعطى واحد ممنوع بمسار التماثل في المعنيين اولا ولا يمكن ان
 يقال اذا موصوفة بازا الوقت والشرط جميعا عندهما فان
 قلت قوله وقد يستعمل الشرط بل على الترتيب فوضع بازا
 الشك قلت لا بد ان اذا استعمل الشرط يكون استعماله
 في بعض ما وضع له فيكون حقيقة فاهمة عند البعض والشرط
 المعنى له لا اختلاف فيه والاولى منه ان يقال اذا لم يستعمل
 في معنى الشرط بل من تعلقت معنى الشرط باعتبار اضافة الكلام
 تعيين حصوله على ان جملة بغيره من جملة فصار غير المتعلق

ان شرط فعل
 ليس بالمتعلية
 اما لانها لا ترفعها
 وانما تدخل على امر معلوم
 على فعل
 اي كمال الوجود والعدم
 والظار والمحور
 وصحة الترتيب
 لا كما في فعله
 صفة للفعل بل هي التأكيد
 والالتزام فانما
 يدخل عليه لان المقصود
 من ذلك هو ما يتوكل على شرطه
 او الخس عنه
 وذلك لا يجوز في المتخلف
 والمحقق الوقوع فلا يقال
 ان جاء الفعل عند لانه
 يكون البتة عادة فاذا قال
 ان لم اظنك فانت طائفة
 لا تعلق في بقاءه من احد
 بل ان هذا الشرط يتحقق
 بوقت اهدى بالانذار ما لم
 يست احد بل يكون وقوعه
 الطلاق كما في اوقات
 التزوج يتحقق الشرط فلا
 يبرأ لها ان لم يدخل بها
 لان امره العار انما يرتب
 اذا كانت في الصدق وان
 دخل بها فلها الميراث
 لوقوع الطلاق قبل موت
 الزوج انما يست لان قيل
 موتها يوجد وقت لا يقع
 فيه الشك بالطلاق فيصير
 الميراث واداء الميراث كما
 لو وقع الميراث والشرط
 على امره انما اي كماله
 اذا لم يستعمل الشرط
 وترتب عليه الميراث من
 ارضه بالاجرة لان
 المقصود من الشرط وطره
 انما هو الشرط وسببه
 اليد من استعمال الشرط
 ليس بالمتعلية بل هو
 كقول الشرط وادى يصك
 خصاصة فيقال مناه ان
 تصيبك لدهول الغاء في
 الحال وقد اخصص بان
 وقد لا يجرى في امره
 اخرى كقول الشرط وادى
 تكون كونه اذ في لانه
 وادى كمال طيبين بل على
 شرطه اذا بهما الوقت
 وادى اخرى انما

ان شرط فعل
 ليس بالمتعلية
 اما لانها لا ترفعها
 وانما تدخل على امر معلوم
 على فعل
 اي كمال الوجود والعدم
 والظار والمحور
 وصحة الترتيب
 لا كما في فعله
 صفة للفعل بل هي التأكيد
 والالتزام فانما
 يدخل عليه لان المقصود
 من ذلك هو ما يتوكل على شرطه
 او الخس عنه
 وذلك لا يجوز في المتخلف
 والمحقق الوقوع فلا يقال
 ان جاء الفعل عند لانه
 يكون البتة عادة فاذا قال
 ان لم اظنك فانت طائفة
 لا تعلق في بقاءه من احد
 بل ان هذا الشرط يتحقق
 بوقت اهدى بالانذار ما لم
 يست احد بل يكون وقوعه
 الطلاق كما في اوقات
 التزوج يتحقق الشرط فلا
 يبرأ لها ان لم يدخل بها
 لان امره العار انما يرتب
 اذا كانت في الصدق وان
 دخل بها فلها الميراث
 لوقوع الطلاق قبل موت
 الزوج انما يست لان قيل
 موتها يوجد وقت لا يقع
 فيه الشك بالطلاق فيصير
 الميراث واداء الميراث كما
 لو وقع الميراث والشرط
 على امره انما اي كماله
 اذا لم يستعمل الشرط
 وترتب عليه الميراث من
 ارضه بالاجرة لان
 المقصود من الشرط وطره
 انما هو الشرط وسببه
 اليد من استعمال الشرط
 ليس بالمتعلية بل هو
 كقول الشرط وادى يصك
 خصاصة فيقال مناه ان
 تصيبك لدهول الغاء في
 الحال وقد اخصص بان
 وقد لا يجرى في امره
 اخرى كقول الشرط وادى
 تكون كونه اذ في لانه
 وادى كمال طيبين بل على
 شرطه اذا بهما الوقت
 وادى اخرى انما